

Distr.: General  
7 October 2014

Arabic  
Original: English

النهج الاستراتيجي  
للإدارة الدولية للمواد  
الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر  
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية  
الاجتماع الثاني

جنيف، ١٥ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

التقدم المحرز والثغرات باتجاه تحقيق هدف عام  
٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

التوجه العام والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة  
للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

- ١ - تتشرف الأمانة بتعميم التوجه العام والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (انظر المرفق).
- ٢ - وفي أعقاب الحوار الرفيع المستوى أثناء الاجتماع الثالث للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وبناءً على الآراء التي تم الإعراب عنها، وافق المؤتمر على أن يطلب من الأمانة إعداد توجه عام وتوجيهات عامة بشأن ما يلزم عمله لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وسيتم استعراض هذا التوجه العام والتوجيهات العامة في مشاورات إقليمية في الفترة المؤدية إلى عقد الدورة الرابعة للمؤتمر، وفي الاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح العضوية. وسيوضع التوجه العام والتوجيهات العامة بناءً على توجيه المكتب، وينبغي أن تكون تطلعية ومستندة إلى الخبرة السابقة، وستناقش مرة أخرى في اجتماعات إقليمية في الفريق العامل المفتوح العضوية لاحتمال بحثها في الدورة الرابعة للمؤتمر.
- ٣ - وقد تولت أمانة النهج الاستراتيجي، بتوجيه من المكتب والدورة الرابعة للمؤتمر الدولي، قيادة عملية توضيح الوثيقة. وقد تمت المشاورات المتعلقة بوضع التوجه العام والتوجيهات العامة في اجتماعات إقليمية وعن طريق الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي على حد سواء.

- ٤ - وقد وضعت معلومات أساسية لدعم التوجه العام والتوجيهات العامة وهي متاحة للفريق العامل (انظر SAICM/OEWG.2/INF/2).
- ٥ - وقد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في استعراض التوجه العام والتوجيهات العامة، وتقديم مدخلات عن الأولويات واتجاه السياسة من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ دعماً لاستكمالها، وللتحضير للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.
- ٦ - وسيستكمل المكتب التوجه العام والتوجيهات العامة في أوائل عام ٢٠١٥، واضعاً في اعتباره المدخلات التي قُدمت في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية، وستعرض لبحثها في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

## المستقبل الذي نصبو إليه من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

### أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، حددت الحكومات الهدف المتمثل في "تحقيق استعمال وإنتاج المواد الكيميائية، بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق تؤدي إلى تلبية الآثار الضارة الكبيرة التي تقع على صحة الإنسان والبيئة" (انظر التذييل). وقد اعتمد هذا الهدف أيضاً كجزء من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من جانب جميع أصحاب المصلحة في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦.

٢ - وقد تم الاعتراف بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لحماية صحة الإنسان والبيئة في عدد من المناسبات اللاحقة، بما في ذلك بواسطة رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١)</sup> أكدوا من جديد التزامهم باتباع نهج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائيات على جميع المستويات يتصدى للقضايا والتحديات الجديدة والمستجدة بطريقة فعالة وناجعة ومتسقة. وفي القرار ٥/١ رحبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمة الهامة التي قدمها النهج الاستراتيجي لتيسير العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائيات، وشددوا على الحاجة إلى مشاركة مستمرة ومعززة ومتعددة القطاعات من جانب أصحاب المصلحة العديدين، وكذلك الحاجة إلى مواصلة تعزيز النهج الاستراتيجي.

٣ - ويوفر النهج الاستراتيجي إطاراً في مجال السياسات لدعم الجهود من أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي. وهو يستكمل الإطار الدولي للمواد الكيميائية والنفائيات، عن طريق إدراج الاتفاقات البيئية الحالية المتعددة الأطراف، وتلبية الحاجة إلى إدارة أطر وطنية شاملة لإدارة المواد الكيميائية، وأهمية هذه الأطر. ويعد النهج الاستراتيجي الآلية العالمية الوحيدة التي تغطي جميع المواد الكيميائية الزراعية والصناعية ذات الأهمية، طوال دورة حياتها. وقد وضع برنامجاً شاملاً وحاكماً لأصحاب المصلحة العديدين، ومتعدد القطاعات من أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠. وتنعكس الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية للسلامة الكيميائية في النهج الاستراتيجي وبرنامج البداية السريعة. ويسمح النهج الاستراتيجي، بنهجه العام المتكامل، بإجراء بحث متوازن لجميع العوامل ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تحديد قضايا السياسات الناشئة، كما يوفر إطاراً مرناً للعمل الدولي الذي يستكمل ويتجاوز النهج الملزمة قانوناً على حد سواء.

٤ - وبينما تحققت إنجازات هامة نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، أسفرت التغييرات التي حدثت منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢، ومنذ اعتماد النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٠٦ عن الحاجة إلى استعراض الخطط والاستراتيجيات. ولضمان استمرار الإنجازات بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده يجب على أصحاب المصلحة أن

(١) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

يستجيبوا لمظاهر التقدم التي تحققت في المجموعة العامة للمواد الكيميائية والنفايات، وأن يستندوا إلى الأسس المتينة والرخم الذي ساعد النهج الاستراتيجي وبرنامج البداية السريعة على تحقيقه، وأن يستخدموا الموارد على الوجه الأمثل.

٥ - وقد تم وضع وثائق وتحليل أكثر تفصيلاً لدعم التوجه العام والتوجيهات العامة، لاستعراض الأهداف الخمسة الاستراتيجية السياسية الجامعة، وقضايا السياسات الناشئة، والتنفيذ المالي للنهج الاستراتيجي.<sup>(ب)</sup>

### ثانياً - هدف التوجه العام والتوجيهات العامة

٦ - يتمثل هدف التوجه العام والتوجيهات العامة في تحديد الاتجاه والنهج لجميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي<sup>(ج)</sup> من إنجاز الهدف العام بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك بعض العناصر الملموسة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

### ثالثاً - التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٧ - منذ اعتماد النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٠٦، أُحرز قدر كبير من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وكما طالب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، سيضع التوجه العام والتوجيهات العامة في اعتبارها الإنجازات الرئيسية للنهج الاستراتيجي.

### ألف - الحد من المخاطر

٨ - أسفرت الإنجازات نحو تنفيذ هدف الحد من المخاطر في الاستراتيجية الجامعة للسياسات عن تدابير محسنة للحد من المخاطر ذات طبيعة شاملة؛ وتحديد تدابير للحد من المخاطر تتجاوز تلك الواردة في صكوك ملزمة قانوناً؛ وأطر سياسية ورقابية معززة؛ وتدابير للامتثال والإنفاذ، وخاصة إجراءات للتصريح بمبيدات الآفات وموائمتها على المستوى الإقليمي. وتظهر هذه الإنجازات بشكل أوضح في بلدان لديها جهات تنسيق وطنية للمواد الكيميائية وقدرة واضحة على التنسيق.

٩ - وقد طورت المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أدوات وتوجيهات لإدارة المواد الكيميائية من أجل دعم تنفيذ تدابير الحد من المخاطر على المستويين الوطني والإقليمي. وقد استهل المجلس الدولي للرباطات الكيميائية الميثاق العالمي للرعاية المسؤولة في عام ٢٠٠٦، وقدم دعماً مالياً لنحو ٦٠ مشروعاً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

(ب) انظر SAICM/OEWG.2/INF/2.

(ج) تقول الاستراتيجية الجامعة للسياسات على ما يلي: ”إن أصحاب المصلحة الرئيسيين في النهج الاستراتيجي هم الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد المعنيون بإدارة المواد الكيميائية طيلة دورات حياتها من جميع القطاعات الوثيقة الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات الزراعة، والبيئة، والصحة، والصناعة، والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، والتعاون الإنمائي، والعمل والعلوم، ومن بين فرادي أصحاب المصلحة: المستهلكون والقائمون على التخلص من المواد الكيميائية، وأرباب العمل، والمزارعون، والمنتجون، والمنظمون، والباحثون، والموردون، والقائمون على النقل والعمال.“

## باء - المعرفة والمعلومات

١٠ - أُحرز تقدم في تطوير وتبادل المعرفة والمعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك عن طريق اجتماعات إقليمية وحلقة عمل، وتحسين تقاسم المعلومات، وتشجيع التعاون، ودعم تحديد الأولويات، وتعزيز التنفيذ الإقليمي.

١١ - وقد شجع النهج الاستراتيجي التنسيق المحسن والتعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية، ووسع من مشاركة أصحاب المصلحة في تقاسم المعرفة والمعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد ساهم أكثر من ٩٠ مشروعاً في إطار الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة في تطوير أو تحديث البيانات الكيميائية الوطنية، وتحديد احتياجات القدرة بالنسبة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، سلط النهج الاستراتيجي الضوء على قضايا السياسات الناشئة ودعم صنع القرار المستنير بشأن استخدام عدد من المواد وتنظيمها في المستقبل. وقد ساهمت هذه المبادرات في سد فجوة المعرفة والمعلومات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالنسبة لطائفة من قضايا السياسات الناشئة. ومن خلال قضايا السياسات الناشئة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، تم إحراز تقدم في تلبية هذه الحاجة. وتم تطوير عملية لنشر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية بين جميع أصحاب المصلحة.

١٢ - وقد أُحرز تقدماً أيضاً في تطوير وتنفيذ وتعزيز النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بما في ذلك الأدوات والمواد الداعمة ذات الصلة. ودعم الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة بصورة مباشرة ٢٢ مشروعاً عن وسم المواد الكيميائية وفقاً للمعايير المنسقة دولياً، وعن تقييم وتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية لتنفيذ النظام العالمي المنسق.

## جيم - الحوكمة

١٣ - عزز النهج الاستراتيجي بدرجة كبيرة مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وشجع إجراء مناقشة بشأن طائفة من القضايا، وخاصة تلك المواضيع التي لا تشملها اتفاقات ملزمة قانوناً. وتضم جهات التنسيق التابعة للنهج الاستراتيجي الآن ١٧٥ حكومة (١٥٨ حكومة تمثلها وزارات البيئة أو الشؤون الخارجية، و١٧ حكومة تمثلها وزارات الصحة أو العمل أو الزراعة) و٨٥ منظمة غير حكومية، من بينها طائفة واسعة من الممثلين عن الصناعة والمجتمع المدني. وقد يسهل أمنة النهج الاستراتيجي الاتصالات، والتنسيق، والمشاركة من جانب جميع فئات أصحاب المصلحة على نطاق مجموعة المواد الكيميائية والنفايات.

١٤ - وقد تم تعزيز القدرة التأسيسية والمؤسسية على المستوى الوطني في بعض البلدان، وأيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد ساهم أكثر من ٨٠ في المائة من المشاريع في إطار الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة في تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية والخطط والبرامج والأنشطة الرامية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق الاستفادة من العمل الذي أُنجز لتنفيذ المبادرات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، دعم برنامج البداية السريعة بصورة مباشرة عشرة بلدان<sup>(د)</sup> لإدراج الإدارة السليمة

(د) بيليز، وكامبوديا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وليبيريا، وموريشيوس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وأوغندا، وفيت نام، وزامبيا.

للمواد الكيميائية في خططها الإنمائية الوطنية، والتي أسفرت عن زيادة في حجم الموارد المحلية المكرسة لإدارة المواد الكيميائية.

#### دال - بناء القدرات والتعاون التقني

١٥ - عمل الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة بمثابة أداة رئيسية لتمكين الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني عن طريق تنفيذ ١٦٨ مشروعاً في ١٠٤ بلدان أعتمدت لتمويلها في إطار الصندوق الاستثماري للبرنامج، وكان ٥٢ مشروعاً من هذه المشاريع في الإقليم الأفريقي، و ٣٨ مشروعاً في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، و ١٣ مشروعاً في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية، و ٤١ مشروعاً في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهناك ٢٤ مشروعاً آخر ذات طابع متعدد البلدان. وتتولى الحكومات قيادة ١٤٩ مشروعاً من هذه المشاريع، ويتولى المجتمع المدني قيادة ١٩ مشروعاً. ومن بين مشاريع برنامج البداية السريعة تُخصص ٥٩ مشروعاً لأقل البلدان نمواً أو الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ساهمت الغالبية الساحقة من جميع المشاريع التي دعمها برنامج البداية السريعة في تحقيق القدرة التأسيسية. وفضلاً عن ذلك، ساهمت مشاريع برنامج البداية السريعة بدرجة كبيرة في تحسين المعرفة عن حالة إدارة المواد الكيميائية في البلدان المعنية، عن طريق وضع أطر سياسية وقانونية، وتعزيز القدرة المؤسسية، وتعميق الوعي.

١٦ - وقد تواصل تعزيز بناء القدرات والتعاون التقني على المستوى الإقليمي عن طريق تقاسم وتبادل أفضل الممارسات في اجتماعات ومنتديات إقليمية وثيقة الصلة بهذا الموضوع، عن طريق مشاريع إقليمية في إطار الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة، ومبادرات صناعية طوعية، وتعزيز الشراكات، وإنشاء جهات تنسيق إقليمية تابعة للنهج الاستراتيجي والمشاركة فيها بصورة إيجابية. وعلاوة على ذلك، دعمت المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر على المستويين الوطني والإقليمي.

#### هاء - الاتجار الدولي غير المشروع

١٧ - إن التقدم المحرز في تتبع التجارة الدولية غير المشروعة، وخاصة تكرار الحوادث بمرور الوقت، وكميات المواد المعنية، ليس موثقاً بطريقة جيدة. ففي حين أن التدابير التي اتخذتها الحكومات الصناعات لتعزيز الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة تقتصر في معظمها على العمليات المشروعة والمجهزة عادة للتقيد بالشروط القانونية، فإنه يمكن الافتراض بأن كمية معينة من التجارة غير المسجلة في المواد الكيميائية المحظورة، والمواد الكيميائية المعشوشة، والنفايات الخطرة لا تزال متداولة في بلدان لديها تشريعات قوية، بسبب صعوبات في الرصد وإنفاذ الشروط الخاصة بمثل هذه التحركات بصورة فعالة.

#### واو - موجز حالة تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات

١٨ - بينما أُحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات، فمن المعترف به أن التقدم المحرز يختلف من هدف إلى آخر، وأنه يلزم إجراء المزيد من التنسيق والجهود الشاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أُحرز تقدم على وجه الخصوص في مجالات الحد من المخاطر، والحوكمة، وبناء القدرات، والتعاون التقني، بينما أُحرز قدر أقل من التقدم في مجال المعرفة والمعلومات، ويُتاح القليل من المعلومات لتقييم التقدم المتعلق بالتجارة الدولية غير المشروعة.

## رابعاً - توجيهات من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠

١٩ - بناءً على المدخلات المتوفرة من الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تم تحديد مجموعة من ١١ عنصراً أساسياً<sup>(٥)</sup> باعتبارها حاسمة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهي على وجه التحديد:

- (أ) أطر قانونية تتصدى لدورة حياة المواد الكيميائية والنفايات؛
- (ب) آليات إنفاذ وامتثال وطنية، ودون إقليمية، وإقليمية؛
- (ج) تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛
- (د) أطر مؤسسية قوية وآليات تنسيق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- (هـ) تجميع ونظم لتقاسم البيانات والمعلومات بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لاستخدام نهج دورة الحياة؛
- (و) مشاركة الصناعة ومسئوليتها، بما في ذلك سياسات ونظم لاسترداد التكلفة، وكذلك إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والممارسة المؤسسية؛
- (ز) تنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛
- (ح) إدراج المواد الكيميائية في عمليات الميزنة وخطط التنمية الوطنية؛
- (ط) تقدير مخاطر المواد الكيميائية باستخدام أفضل الممارسات؛
- (ي) قدرة معززة على التعامل مع حوادث المواد الكيميائية، بما في ذلك حوادث التسمم؛
- (ك) رصد وتقييم آثار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة.

٢٠ - وينبغي لأصحاب المصلحة إعداد مجموعة من الأنشطة الأساسية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لدعم تقييم التقدم المحرز نحو اتخاذ خطوات وسيطة على المستوى الوطني؛ وتوجيه الإنجاز الإقليمي؛ وتحديد أولويات وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وإيجاد روابط مع أهداف التنمية المستدامة. وقد توفر العناصر الأحد عشر الأساسية أعلاه نقطة بداية مفيدة. ولا تزال خطة العمل العالمية تمثل مورداً رئيسياً لتطوير تفاصيل الأنشطة الأساسية، وينبغي أن تؤخذ دائماً في الاعتبار.

٢١ - واعترافاً بالتقدم المحرز، ومع وضع العناصر الأساسية التي حددها الأقاليم في الاعتبار، ترد فيما يلي ستة مجالات لأنشطة أساسية<sup>(٥)</sup> لتنفيذ الأهداف المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات من أجل تحقيق الهدف الشامل بحلول عام ٢٠٢٠:

- (أ) تدعيم مسؤولية أصحاب المصلحة: تعزيز وتقوية الالتزام ومشاركة القطاعات المتعددة؛

(٥) وضعت العناصر الأحد عشر على أساس مدخلات من الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في عام ٢٠١٣-٢٠١٤.

(و) بناءً على تحليل ورد في الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/2.

(ب) تعزيز الأطر التشريعية والرقابية الوطنية للمواد الكيميائية: تحسين القدرة على التصدي للعناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتشجيع التعاون الإقليمي؛

(ج) تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في جدول أعمال التنمية المستدامة: تعزيز وتحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية باعتبارها أحد العناصر الهامة في عمليات واستراتيجيات وميزانيات الخطط الإنمائية؛

(د) بحث قضايا السياسات الناشئة: مواصلة تعزيز الإجراءات بالنسبة للقضايا التي لا تُعالج حالياً في الاتفاقات القائمة ومجالات العمل، واستكمال المبادرات التي اتخذتها هيئات أخرى؛

(هـ) تعزيز الاطلاع على المعلومات: تحسين إمكانية الحصول على المعلومات على كافة مستويات المجتمع؛

(و) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠: تحديد الإنجازات، وفهم الثغرات في التنفيذ وإجراءات تحديد الأولويات من أجل الإنجاز بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٢ - وترد أدناه توجيهات ونقاط للعمل بالنسبة لكل مجال من مجالات النشاط الرئيسية المحددة. ويساهم كل مجال من مجالات النشاط بصورة مباشرة في تنفيذ كل هدف من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

**ألف - تحسين مسؤولية أصحاب المصلحة: تشجيع وتعزيز الالتزام والمشاركة على المستوى المتعدد القطاعات**

#### ١ - التوجيهات العامة

٢٣ - تعد مشاركة جميع أصحاب المصلحة والقطاعات ذات الصلة، على جميع المستويات، أساسية لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي، بوصفها عملية تنفيذ شفافة ومفتوحة، ومشاركة عامة في صنع القرار.

٢٤ - وتُعد زيادة الوعي ومشاركة القطاعات - وخاصة قطاعات الصحة، والزراعة، والعمل، والصناعة - في المداولات السياسية، وفي التنمية والتنفيذ من الأمور الحاسمة لتوفير أساس مستنير للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني، وأيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

٢٥ - وهناك حاجة إلى مشاركة مسؤولية أقوى من جانب كيانات الإنتاج، وخاصة الصناعات، من أجل التصدي لتوزيع واستخدام المواد الكيميائية في صناعة المنتجات وطوال دورة حياتها، وإلى نهج أوسع تجاه الإشراف.

#### ٢ - نقاط للعمل

٢٦ - ينبغي لأصحاب المصلحة اتخاذ إجراء يكفل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحقيق توازن بين القطاعات وأصحاب المصلحة، وتعمل القطاعات بخلاف قطاع البيئة على زيادة مشاركتها الإيجابية بطريقة منسقة. وتشمل مثل هذه الإجراءات تطوير وتعزيز روابط مع اتفاقات دولية أخرى ومبادرات ذات صلة تدعم تعميم المواد الكيميائية في الخطة الإنمائية الأوسع.

٢٧ - وينبغي لجهات التنسيق الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي تنسيق العمل من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتعزيز حوكمة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مع توجيه اهتمام خاص إلى وضع وتنفيذ تدابير فعالة للحد من المخاطر. وينبغي أن تركز على مبيدات الآفات الشديدة الخطورة والمواد الأخرى المعروفة أنها



تشكل مخاطر رئيسية في بلدها. وينبغي لجهات التنسيق الوطنية أيضاً تنسيق تبادل المعلومات بشأن هذه المسائل، دخل بلدانها، وبمساعدة جهات التنسيق الإقليمية خارجها على حد سواء.

٢٨ - وينبغي لجهات التنسيق الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي أن تعمل أيضاً بصورة استباقية مع جهة التنسيق الخاصة باللوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية من أجل تنسيق الأنشطة الخاصة بالمواد الكيميائية والصحة، وتعظيم الجهود الجماعية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية.

٢٩ - وينبغي لجميع قطاعات الصناعة المشاركة في إعداد وتنفيذ سياسات، ومشاريع، وشراكات عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي توسيع نطاق الإشراف على المواد الكيميائية، في سياق النهج الاستراتيجي، ليمتد من المنتجين الرئيسيين إلى قطاع التصنيع النهائي، اعتماداً على مبادرات قائمة في حافلة توافرها. ويمكن استخدام الاستراتيجيات المخصصة لقطاعات بعينها والاستراتيجيات القطاعية الشاملة على حد سواء من أجل إشراك مستخدمي المواد الكيميائية الصناعية للعمل على تحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

٣٠ - ولضمان تحقيق أقصى تأثير ينبغي للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن يواصل أداء وظيفة تنسيقية لأنشطة المنظمات الحكومية الدولية وبرامج العمل. وينبغي للبلدان أن تشدد على أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي بالنسبة للأجهزة الرئاسية للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل تعزيز الإدماج المحسن للنهج الاستراتيجي للبرامج والمشاريع. وينبغي لهيئات تنسيقية أخرى، مثل فريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة، متابعة تعاونها مع منظمات البرنامج المشترك لتنفيذ النهج الاستراتيجي وتعزيز الدعم المترابط على نطاق المنظومة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وأخيراً، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمان الدعم الإداري والبرنامجي المحسن لأمانة النهج الاستراتيجي.

### ٣ - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٣١ - يساهم هذا المجال من مجالات النشاط في جميع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وخاصة في الحوكمة، وبناء القدرات، والتعاون التقني. ومن شأن التعزيز الإيجابي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل كل قطاع من القطاعات ذات الصلة، وإدماج البرامج في جميع القطاعات أن يحقق أقصى تأثير للجهود الجماعية الخاصة ببناء القدرات. وينبغي لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في استراتيجيات المساعدة القطرية أن يكفل في نهاية المطاف أن تكون الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أحد المكونات الهامة لأطر السياسات الوطنية.

باء - تعزيز الأطر التشريعية والرقابية الوطنية للمواد الكيميائية: تحسين القدرة على التصدي للعناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتشجيع التعاون الإقليمي

### ١ - التوجيهات العامة

٣٢ - هناك حاجة عاجلة لوضع وتعزيز لوائح وضوابط للمواد الكيميائية في عدد من البلدان، وتوسيع التعاون من أجل بناء قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمواد الخطرة، وتشجيع نقل التكنولوجيا الأنظف والأكثر أمناً إلى تلك البلدان. وتواجه بعض البلدان المتقدمة أيضاً تحديات في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

٣٣ - ومن الأمور الحاسمة وجود الأحد عشر عنصراً المحددة أعلاه أو أكبر عدد ممكن من هذه العناصر على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

## ٢ - نقاط للعمل

٣٤ - للعمل مع القطاعات ذات وأصحاب المصلحة، ينبغي أن تكون لدى الحكومات الأطر التشريعية والرقابية الوطنية المطلوبة، والقدرة على تحقيق الإدارة السليمة الأساسية للمواد الكيميائية. وينبغي للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك أن تواصل مساعدتها للبلدان على تحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات، وتعزيز تطوير واستخدام التوجيهات ذات الصلة، واعتماد الصكوك الخاصة بالسياسات الكيميائية، والنهج التي تناسب تلك البلدان.

٣٥ - ومن خلال النهج المتعدد القطاعات ونهج أصحاب المصلحة العديدين، ينبغي لجهات التنسيق الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تعزيز قدرة الوكالات المعنية بالصحة، والعمل، ولتخطيط، والزراعة، وضمن وكالات أخرى، من أجل تحديد الأولويات.

٣٦ - وينبغي لأصحاب المصلحة المساهمة في التعزيز المؤسسي الوطني لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات، مع اتخاذ خطوات بشكل خاص لتنفيذ النهج المتكامل، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد في إطار البرنامج الخاص الذي أُعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

٣٧ - وينبغي لأصحاب المصلحة ضمان أن تتصدى الإجراءات في المستقبل للعناصر التي حددتها الأقاليم وأن تستكمل المساهمات الهامة لمشاريع برنامج البداية السريعة. وينبغي إدماج نتائج هذه المشاريع في نظم وطنية بطريقة تكفل استمرار الدعم والالتزام. وينبغي لأصحاب المصلحة بحث نتائج تقييم أثر برنامج البداية السريعة، والمقرر أن يُتاح في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وعوامل نجاح البرنامج والدروس المستفادة منه. وينبغي دعم وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بإجراءات المستقبل.

٣٨ - في حالة الاتجار الدولي غير المشروع، ينبغي أن يساهم جميع أصحاب المصلحة في تحسين الحوكمة وبناء القدرات والتعاون التقني لتعزيز قدرات اللاعبين الرئيسيين، مثل موظفي الجمارك وموظفي الإنفاذ على الحدود، بما في ذلك من خلال المبادرات القائمة مثل مبادرة الجمارك الخضراء. وبالاستفادة من المبادرات القائمة كلما كان الأمر ملائماً، ينبغي للحكومات الوطنية المعنية تعزيز إنفاذ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، لا سيما من خلال تنظيم ومراقبة إنتاج ونقل واستخدام المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بهدف منع الاتجار غير المشروع، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.

٣٩ - وينبغي أن يُستخدم أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي آليات التنفيذ الإقليمية بصورة أكثر كفاءة، وهو ما يمكن تحقيقه بزيادة إشراك المراكز التي تملك طائفة من الكفاءات، مثل المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمراكز المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية.

٤٠ - وينبغي لأصحاب المصلحة النظر في إمكانية وكيفية المضي في تطبيق المعرفة والخبرة التي اكتسبتها أمانة "النهج الاستراتيجي" من خلال خدمة "برنامج البداية السريعة"، بشكل أكبر في الأنشطة المستقبلية.

### ٣ - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٤١ - ستساهم أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية بشأن المواد الكيميائية في تحقيق جميع أهداف "الاستراتيجية الجامعة للسياسات"، وعلى وجه الخصوص الأهداف المتعلقة بالحوكمة، والاتجار الدولي غير المشروع والحد من المخاطر.

جيم - إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطة التنمية المستدامة: تشجيع وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية باعتبارها عنصراً هاماً في عمليات تخطيط التنمية واستراتيجياتها وميزانياتها

#### ١ - التوجيه العام

٤٢ - إن إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضمن خطط التنمية الوطنية لدى البلدان النامية وفي أولويات المساعدة الإنمائية الدولية للبلدان المتقدمة النمو من شأنه أن يسهم في إعادة رسم الميزانيات، ويسمح بإمكانية التمويل الوطني والدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات،

٤٣ - تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده. ويعد الإدراج الهادف للمواد الكيميائية والنفايات في عملية هدف التنمية المستدامة أمر ضروري لتعميم تحقيق إمكاناتها.

#### ٢ - نقاط العمل

٤٤ - إدراكاً للأدوار المختلفة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة، فإن كل المعنيين بعمليات التخطيط الوطنية في حاجة إلى فهم أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبالصحة ونوعية المياه والأمن الغذائي والسلامة. وينبغي لجهات التنسيق الوطنية إشراك الوزارات المعنية في جهود التعميم.

٤٥ - ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المساهمة في توضيح القيمة الاقتصادية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإثباتها وتبليغها بحيث تكون مفهومة لجميع المشاركين في عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات الوطنية. وينبغي على وجه الأولوية تناول فوائد العمل، من جهة، وتكلفة التقاعس عن العمل، من جهة أخرى.

٤٦ - وعلى الرغم من أن بعض البلدان أضفت الطابع المؤسسي على التعميم، إلا أن جهودها في مجال التعميم تحتاج إلى المزيد من التطوير. وينبغي لأصحاب المصلحة اتخاذ خطوات منسقة لإدراج قضايا المواد الكيميائية والنفايات ضمن خطط واستراتيجيات وطنية من أجل تبنيه الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية إلى ضرورة تعزيز تعبئة الموارد الداخلية والخارجية.

٤٧ - وينبغي لأصحاب المصلحة تحديد سبل تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للتنسيق واتخاذ القرارات والمتابعة المرتبطة بالتعميم وكذلك تبسيط وتنسيق الأعمال الرامية إلى حفز التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي عن طريق آليات التنفيذ الحالية مثل المراكز الإقليمية.

### ٣ - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٤٨ - يساهم التعميم والإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تعزيز التقدم نحو كل هدف من الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتساهم الأنشطة في هذا المجال على وجه الخصوص في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالحوكمة والمعرفة والمعلومات وبناء القدرات والتعاون التقني. وسيتم أيضاً تشجيع مواصلة تطوير المعرفة والمعلومات المتعلقة بفوائد العمل ونشرها، فضلاً عن الآثار المالية وغيرها من الآثار الناجمة عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، وتعزيز الإقبال على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في كل قطاع ذي صلة.

دال - النظر في قضايا السياسات العامة الناشئة: الاستمرار في تعزيز الإجراءات بشأن القضايا التي لم تعالج حالياً في الاتفاقات القائمة ومجالات العمل، واستكمال المبادرات التي اتخذتها هيئات أخرى

### ١ - التوجيه العام

٤٩ - لقد تم تحديد المسائل المستجدة في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية<sup>(١)</sup> وتكشف عملية المسائل المستجدة عن النطاق الواسع والآثار المحتملة للأنشطة التي يمكن القيام بها في إطار النهج الاستراتيجي، نظراً لأنها، بفضل طبيعتها غير الملزمة، توفر محفلاً يمكن النظر فيه إلى مخاطر المسائل المستجدة والتدابير للتعامل معها ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الوعي والاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥٠ - والمسائل المستجدة بشأن المواد الخطرة ضمن دورة حياة المنتجات الالكترونيات والكهربائية، وتكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية في المنتجات والمواد الكيميائية التي تعطل الغدد الصماء تتيح إمكانية معالجة مجموعات كبيرة من المواد الكيميائية في الوقت نفسه، وهو ما يشكل تحوفاً من النهج القائم على تناول كل مادة كيميائية على حدة إلى نهج أكثر عمومية، يحدد ويدير مخاطر المواد الكيميائية ويشجع على إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وما بعد ذلك. وبناء عليه، ينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أثناء معالجة المسائل المستجدة النظر في مدى معالجة هذه المسائل من خلال تنفيذ مكونات خطة العمل العالمية الحالية. وينبغي توثيق أي ثغرات يتم تحديدها في هذا النظر واتخاذ إجراءات محددة بشأنها.

٥١ - وينبغي أن يكون أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في البلدان التي لا يزال فيها طلاء الرصاص مستخدماً مواصلة جهودهم لوضع نظم تحكّم استخدام الرصاص في الطلاء وتعزيز هذه الجهود باعتبارها إنجازاً رئيسياً للحد من المخاطر بحلول عام ٢٠٢٠.

### ٢ - نقاط العمل

٥٢ - ينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي الاستمرار في تشجيع الجهود المتعلقة بالمسائل السياسية المستجدة من خلال لفت الانتباه السياسي على نحو متزايد لتلك المسائل وتعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين.

(ز) تشمل المسائل المستجدة الرصاص في الطلاء؛ والمواد الكيميائية في المنتجات؛ والتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة والمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية والمواد الكيميائية التي تعطل الغدد الصماء.

٥٣ - وقد يكون من المفيد وضع آلية أو عملية لتقديم التوجيه العلمي وترتيب الأولويات لمجموعة المسائل المستجدة من خلال تزويد صانعي القرار بتحليل وتصنيف المسائل وذلك بتنسيق النظر فيها ومنحها الأولوية وتحديد أوجه التآزر بين المسائل المستجدة وغيرها من المسائل بطريقة منهجية. وقد يرغب أصحاب المصلحة في النظر في شكل معدّل أو إضافي من أشكال الحوكمة قد يكون مفيداً في إدارة ودعم المسائل السياسية المستجدة وترتيب أولويات إجراءات الاستجابة اللازمة.

### ٣ - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٥٤ - تساهم الإجراءات المستمرة في هذا المجال من النشاط على وجه الخصوص في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالحد من المخاطر، وبالمعارف والمعلومات، فضلاً عن بناء القدرات والتعاون التقني. ويدعم هذا المجال من النشاط، من بين أمور أخرى، الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن طريق تشجيع وتيسير الاستخدام المناسب للعمل الذي أنجز بالفعل ونماذج إدارة المواد الكيميائية التي وضعت أصلاً من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية؛ وإتاحة المعلومات العلمية الموضوعية للاندماج في عمليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المرتبطة بها؛ وإنشاء أو تعزيز الشراكات والآليات للتعاون التقني.

هاء - تعزيز الحصول على المعلومات: تحسين الحصول على المعلومات على كافة المستويات في المجتمع

#### ١ - التوجيه العام

٥٥ - يسعى النهج الاستراتيجي لتعزيز الصلة بين السياسات والعلوم ويشجع الإجراءات التعاونية بشأن الأولويات العالمية، بما في ذلك مبادرات الصناعة الطوعية، والإدارة الجيدة للمنتجات وتبادل المعلومات.

٥٦ - وينطوي عدم وجود مركز لتبادل المعلومات على انعكاسات كبيرة على جهود تعميم وتنفيذ وبناء القدرات ويؤثر عليها. ولا بد من وجود نظام أكثر تطوراً وديمومة لتبادل المعلومات من أجل تشجيع جميع أصحاب المصلحة على زيادة المساهمات وتبادل المعلومات.

٥٧ - وينبغي لمؤسسات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات أن تعمل معاً لتحديد طرق فعالة للتبليغ عن مكونات المنتج، وأدوات الفحص المقارنة وتقييم البدائل وإتاحة هذه المعلومات للعمال المستخدمين والمستهلكين. ويحتاج برنامج المواد الكيميائية في المنتجات إلى معالجة التحديات المتعلقة بعدد متنوع وكبير من قطاعات المنتجات الاستهلاكية المعنية، الأمر الذي يعيق الجهود المبذولة لتطوير نهج عالمي حقاً.

#### ٢ - نقاط العمل

٥٨ - ينبغي للبرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بالتنسيق مع اللجنة الفرعية للنظام المنسق عالمياً التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، تحديد الاحتياجات وسبل مواصلة تشجيع ودعم التنفيذ المنسق للنظام المنسق عالمياً على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٩ - وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي الموافقة على خطة لتحديد الهدف، والنهج العام، والمكونات والمسؤوليات ووسيلة التنفيذ وتشغيل مركز لتبادل المعلومات، وتقييم الاستخدام الممكن

للآليات القائمة. وفي غياب تمويل إضافي، ينبغي إيلاء الاعتبار لآليات تكميلية، مثل مركز تبادل المعلومات المشترك بين اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، ومركز تبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج العالمين المستدامين الذي تحتضنه شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو موارد أخرى للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٦٠ - كما ينبغي للقطاعات الصناعية مراجعة نهجها المتعلق بتصنيف المعلومات التجارية السرية لضمان عدم منعها نشر المعلومات الهامة المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة للموردين والموزعين والعمال والمستخدمين والمستهلكين، في ظل توفر الحماية لمصالحها المشروعة.

٦١ - وينبغي لأصحاب المصلحة القيام بدعم المشروع المتعلق بالقضية السياسية الناشئة للمواد الكيميائية في المنتجات بما يفضي إلى وضع برنامج دولي طوعي للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات على امتداد سلسلة الإمداد وطوال دورات حياتها، بغرض تيسير وتوجيه عملية توفير وإتاحة المعلومات ذات الصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات لدى جميع مجموعات أصحاب المصلحة.

٦٢ - وينبغي لمنتجي المواد الكيميائية ومورديها إتاحة المعلومات عن التعرض للمواد الكيميائية ومخاطرها للموزعين والعمال والمستهلكين والمستخدمين على كافة المستويات في سلسلة التوريد بحيث يمكن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها بشكل آمن بطريقة سليمة بيئياً. وينبغي أن يعمل منتجو المواد الكيميائية مع المستخدمين لتحديد المخاطر الكيميائية التي يمكن إدارتها باستخدام مواد وعمليات أقل خطورة.

٦٣ - وينبغي لأصحاب المصلحة النهج الاستراتيجي تطوير وتعزيز نظم متكاملة عالمية وإقليمية ووطنية لرصد ومراقبة النظم الصحية والبيئية للمساهمة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والمبنية على الأدلة بشأن إدارة المواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع آلية لتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بتأثيرات المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة.

### ٣ - المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٦٤ - يساهم هذا المجال من النشاط في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمعرفة والمعلومات، والحد من المخاطر والاتجار الدولي غير المشروع. والإجراءات في هذا المجال من النشاط تعزيز تطبيق التدابير الوقائية مثل الوقاية من التلوث؛ وتهدف إلى إتاحة معايير علمية وإجراءات إدارة المخاطر وتبادل المعلومات؛ وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لتبادل المعلومات ذات الصلة الرامية إلى منع الاتجار الدولي غير المشروع ومكافحته.

واو - تقييم التقدم المحرز نحو هدف ٢٠٢٠: تحديد الإنجازات، وفهم الفجوات في التنفيذ وترتيب أولويات الإجراءات للتحقيق بحلول عام ٢٠٢٠

### ١ - التوجيه العام

٦٥ - لضمان المستوى اللازم من الدعم السياسي والتمويل لتحقيق هدف ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من الضروري إثبات وجود تقدم ذي مصداقية ومستمر.

٦٦ - وقد أعدت الأمانة استعراضات دورية عن تنفيذ أصحاب المصلحة النهج الاستراتيجي لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية باستخدام مؤشرات التقدم الـ ٢٠ التي وافق عليها المؤتمر الدولي في دورته الثانية استناداً إلى مساهمات من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد قدم عدد من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مساهمات مفيدة نحو تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك البرنامج المشترك، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة والمجلس الدولي للتحكيم التجاري.

٦٧ - وفي حين تُعد آليات الإبلاغ الحالية في النهج الاستراتيجي مفيدة في تقييم التقدم المحرز نحو هدف عام ٢٠٢٠، ينبغي لأصحاب المصلحة النهج الاستراتيجي ابتكار وسائل إضافية لإثبات التقدم والإبلاغ عنها. وبما أن هذه الوسائل ستختلف من بلد إلى آخر، يجب أن تبادر جهات التنسيق الوطنية فوراً إلى تحديد مؤشرات محددة للتقدم ووصفها، وقياسها قدر الإمكان. وفي القيام بذلك، ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار خطة العمل العالمية وعلى وجه الخصوص مؤشرات التقدم.

## ٢ - نقاط العمل

٦٨ - ينبغي لأصحاب المصلحة تقييم مواصلة استخدام المؤشرات العشرين الحالية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف العام ٢٠٢٠، وتقييم جدواها والنظر في علاقتها بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتقييم الجوانب غير الكمية للتقدم. وينبغي لأصحاب المصلحة وضع آليات تكفل المزيد من الإبلاغ في الوقت المناسب، بهدف زيادة المستوى العام للإبلاغ في المستقبل.

٦٩ - وينبغي لأصحاب المصلحة أن يستعرضوا التقرير عن مشاركة القطاع الصحي<sup>(ح)</sup> وتطبيق الدروس المستفادة منه في وضع استراتيجية لتحقيق المشاركة الكاملة لمثلي القطاعات الاقتصادية في اجتماعات النهج الاستراتيجية ومشاريعه ومبادراته، وفي الترويج لتطوير قاعدة أوسع للملكية، الأمر الذي لا غنى عنه لكي تحقق مساعي بلوغ هدف عام ٢٠٢٠ نتائج ناجحة ومستدامة.

٧٠ - وينبغي تشجيع أصحاب المصلحة في كل بلد على العمل مع جهة التنسيق الوطنية لتوفير حالات أو مؤشرات تقدم أخرى، وينبغي أن تقاس هذه الحالات أو المؤشرات كميًا كلما أمكن ذلك، كما ينبغي أن تُستخدم مؤشرات التقدم في خطة العمل العالمية، ولكن يمكن أيضاً وضع المؤشرات الأخرى التي يمكن قياسها بسهولة.

## ٢ - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

٧١ - إن تعزيز القدرة على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي سيدعم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بوجه خاص، في أداء مهامه لتقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف قياس التقدم المحرز بالمقارنة مع هدف عام ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج، وترتيب الأولويات، وتحديث النهج بحسب الضرورة. ومن خلال تحديد الإنجازات، وفهم الفجوات في التنفيذ وترتيب أولويات الإجراءات المستقبلية، يمكن تحقيق التقدم الأمثل في كل هدف من الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات بحلول عام ٢٠٢٠.

## خامساً - الاستخدام الأمثل للموارد صوب تحقيق هدف العام ٢٠٢٠

٧٢ - في دورتيه الثانية والثالثة، اعترف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بأن وجود تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به يضمن قاعدة واسعة من المانحين، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، أمر ضروري لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وأقر المؤتمر الدولي في دورته الثالثة من خلال القرار ١/٣، أن هذا الأمر ينبغي أن يستند إلى التزام قوي لثلاثة عناصر متعاضدة من نهج متكامل للتمويل، بما في ذلك، أولاً، التعميم؛ وثانياً، مشاركة الصناعة؛ وثالثاً، تخصيص تمويل خارجي. ووفقاً لذلك، يجب على أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي اتخاذ خطوات لتنفيذ النهج المتكامل وإشراك قاعدة أوسع من المانحين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات إلى غاية ٢٠٢٠، بما في ذلك التمويل اللازم لكفالة تشغيل أمانة النهج الاستراتيجي لدعم الجهات المعنية طوال هذه الفترة.

٧٣ - وعموماً، تم إحراز تقدم كبير في مناقشة تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال عمليات في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشمل اتباع نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ووضع برنامج خاص لدعم تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم وميناماتا والنهج الاستراتيجي. وقد وافقت الحكومات على زيادة كبيرة في الموارد المالية المتاحة في إطار مرفق البيئة العالمية للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك للنهج الاستراتيجي. وقد توسعت قاعدة المانحين للنهج الاستراتيجي، مع الترحيب بالتقدم المحرز في توفير المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، سواء من حيث عدد البلدان التي تقدم النوعين من المساعدة، أو من حيث نسبة البلدان التي لم تدرجها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في قائمة متلقي المساعدات.<sup>(ط)</sup>

٧٤ - وينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير لتشجيع مشاركة الصناعة، بما في ذلك وضع سياسات تتعلق بمسؤوليات قطاع الصناعة والإدارات الوطنية، وينبغي لها وضع حلول مالية وآليات مناسبة وأدوات اقتصادية لتغطية تكاليف نظم إدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني. وينبغي لجميع المعنيين بعمليات التخطيط الوطنية استيعاب التكاليف ودمج المنافع الاقتصادية لتوفير الموارد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك الأساس المنطقي للتعميم، وتطوير القدرة على تقييم تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات بشأن قضايا المواد الكيميائية على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والعالمي.

٧٥ - ينبغي لقطاع الصناعة زيادة تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تصميم وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة. وينبغي التماس مساهمة قطاع الصناعة بصورة أكثر فعالية من خلال، أولاً، المشاركة المباشرة للصناعة، وتشجيع وتعزيز الشراكات والمبادرات الطوعية والحوار، ووضع السياسات التي تحدد دور كل من الصناعة والحكومات والتزامهما بتقاسم المسؤولية عن التكاليف والإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وثانياً، زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية لضمان استيعاب الصناعات للتكاليف الملائمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(ط) استناداً إلى الردود التي تم تلقيها في التقرير الثاني عن التقدم المحرز عن تنفيذ النهج الاستراتيجي، ٢٠١٣-٢٠١٢١ (انظر



٧٦ - وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، عند التماس الحصول على تمويل خارجي مخصص، تأمين أموال من مصادر مانحة جديدة ومبتكرة، وتوفير التوجيه بشأن استخدام الموارد المتاحة في إطار التجديد السادس لمرفق البيئة العالمية، في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وأيضاً توفير الموارد لدعم التنفيذ الفعال لبرنامج خاص على تعزيز المؤسسات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات لدعم تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا والنهج الاستراتيجي.

٧٧ - ويمكن أن يؤثر تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أولويات تخطيط التنمية الوطنية وعملياته وميزانياته على التعاون القائم في إطار المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال دعم إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أولويات التمويل، إما كمجال ذي أولوية أو كمسألة شاملة، ومن خلال وضع السياسات وإنفاذ التشريعات التي تحكم إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها.

### سادساً - نهج عالمي لاستمرار التعاون على المدى الطويل

٧٨ - تشير التوقعات إلى زيادة في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها في جميع أنحاء العالم، وإلى استمرار ذلك في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، مع توقع حدوث أكبر الزيادات في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وعليه فإن الحاجة إلى وجود قدرات قوية في مجالات الإدارة والمعرفة وتبادل المعلومات، والحد من المخاطر لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لن تنتهي في عام ٢٠٢٠.

٧٩ - وقد تم التسليم بأهمية استمرار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠؛ وسوف تستمر الحاجة إلى منع أو التقليل قدر الإمكان من نطاق الآثار السلبية للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة في توفير الأساس القوي اللازم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات فيما بعد عام ٢٠٢٠، وقد تُصاحبها أهداف ومؤشرات تكميلية، في غضون إطار زمني مُحدد.<sup>(٥)</sup>

(٥) UNEP/EA.1/5/Add.2 المرفق، الفقرة ١٢.

### الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرج للتنفيذ<sup>(١)</sup>

٢٣- تجديد الالتزام بالإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية كما جاء في جدول أعمال القرن ٢١ طيلة دورة حياتها والنفايات الخطرة من أجل التنمية المستدامة ولحماية الصحة البشرية والبيئة، ويستهدف ذلك، في جملة أمور، أن يكفل بحلول عام ٢٠٢٠ استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة، وذلك باستخدام إجراءات شفافة لتقدير المخاطر على أساس علمي، وإجراءات لإدارة المخاطر على أساس علمي، على أن يوضع في الاعتبار النهج الوقائي المنصوص عليه في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ودعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بشكل سليم عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٣ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٤ وتشجيع وتحسين التنسيق وكذلك دعم البلدان النامية في تنفيذ تلك الصكوك؛

(ب) مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الذي اعتمده المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٥ وحث على المشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة على التعاون الوثيق في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

(ج) تشجيع البلدان على تنفيذ النظام المتوائم الجديد على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية في أقرب موعد ممكن بغية أن يصل النظام إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٠٨؛

(د) تشجيع الشركات على النهوض بالأنشطة التي ترمي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وزيادة الوعي بالمسائل التي تتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتشجيع على جمع بيانات علمية إضافية واستعمالها؛

(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى منع الإبحار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة ومنع الضرر الناتج عن حركة النفايات الخطرة وتصريفها عبر الحدود، بطريقة تنسجم مع

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.93.1.8 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الالتزامات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛

(و) التشجيع على إعداد معلومات متسقة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية، مثلاً من خلال السجلات الوطنية لإطلاق المواد الملوثة ونقلها؛

(ز) تعزيز تقليل المخاطر التي تشكلها الفلزات الثقيلة الضارة بالصحة البشرية والبيئة، بما في ذلك عن طريق استعراض الدراسات ذات الصلة، من قبيل التقييم العالمي للزئبق ومركباته الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---